Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 4 | Page 532 – 560 |2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Marching The Out Puts Of Higher Education With Require Men's Of Yemen's Labor Marketing In The Light Of National Vision 2030

Fathia Ahmed Hussien Alalaya[1,*], Mohamed Ali Hussien Alshami[1], Eleen Ali Mohammed Al-Ammari[2]

[1]Faculty of Education- Sana'a University, Sana'a, Yemen.

[2]ALAzar University, Egyt

***Corresponding author:** *mohammedalshami075@gmail.com*

Keywords

1. Suitability
2. Higher Education
3. Labor Market
4. Yemen Vision 2030.

Abstract:

The aim of the study was to know the relevance of the outputs of higher Education institutions to the requirements of labor market in the Republic of Yemen in the light of the National Vision 2030. To achieve the objective of the study. The descriptive approach was used both survey and analytical types, the National Vision literature was also survey to know its strategic objectives to improve the outcomes of higher education institutions and adapt them to the requirements of labor market. The result of the study reached the most notable results of weakest alignments between the outputs of higher education institutions and the requirements of labor market. There is a gap between the outputs of higher education institutions and needs of labor market is not involved in formulating educational policies and strategic plants. To identify of the requirements of labor market, the study presented a number of recommendations, the most important are:

Restructuring the faculties of humanities to meet the needs of labor market from the outputs of educational institutions, re-draw the higher education policy in Yemen to meet the goal and objectives of the National Vision institutions.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 4 | Page 533 – 560 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بالجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية 2030م

فتحية أحمد حسين العلايا [1]*، محمد علي حسين الشامي [1]، عليين علي محمد العماري [2]
[1]كلية التربية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
[2]جامعة الأزهر، مصر
*المؤلف: mohammedalshami075@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. الملاءمة
2. التعليم العالي
3. سوق العمل
4. رؤية اليمن 2030

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بالجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية 2030م، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتحليلي، تم مسح الوثائق المتعلقة بمخرجات التعليم ومواءمتها مع سوق العمل، كما تم مسح أدبيات الرؤية الوطنية، لمعرفة مستهدفاتها وأهدافها الاستراتيجية لتحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أبرز النتائج: ضعف الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، هناك فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، عدم إشراك سوق العمل في رسم السياسات التعليمية، والخطط الاستراتيجية، لمعرفة متطلبات سوق العمل، كما قدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها: إعادة هيكلة كليات العلوم الإنسانية بما تلبي احتياجات سوق العمل من مخرجات المؤسسات التعليمية، إعادة رسم سياسة التعليم العالي في اليمن بما يلبي مستهدفات وأهداف الرؤية الوطنية.

المقدمة:

يعدّ التعليم من أهم استثمارات المجتمعات المتقدمة، التي تسعى دومًا للنهوض بطاقاتها بما يحقق استقلاليتها وسيادتها، لذلك تعد الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية التي تحقق هذا التقدم في المجتمعات، إن ملاءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل أصبحت من القضايا المطروحة، لعدم تلبية البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل، إن من الأهداف الرئيسة لأي من أرباب العمل هو توظيف أشخاص مسلحين بالكفايات اللازمة لإتمام العمل بكفاءة وفاعلية، فلم يعد الحصول على أي وظيفة بالأمر السهل لأي من خريجي الجامعات عمومًا، فيجب أن يمتلك الطلبة الكفايات اللازمة بشكل يتيح لهم امتلاك كافة المعارف والمهارات التي تجعلهم يمضون قدمًا في سوق العمل، متسلحين بكافة مستلزمات الوظيفة.

أوضح (محمد، 2017، ص 6) أن التعليم بكل مراحله وأنواعه المختلفة يُعدّ القاسم المشترك الأكبر بين كافة الإنجازات التي حققتها الحضارة الإنسانية على مر العصور المختلفة، وهو –أيضًا– أيقونة النجاح للتجارب التنموية المتميزة في عصرنا الحالي، ويعد توافر كوادر بشرية علمية مؤهلة بنسبة كبيرة في قوة العمل شرط أساسي وضروري من شروط نهضة المجتمع، التي تتبنى نهج المعرفة ذات الأفق المستقبلي الواسع كأداة لتغيير الواقع نحو الأفضل.

وأشار (محمد، 2020، ص 2) عن عدم الوقوف أمام الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عدم المواءمة بين برامج التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، من خلال ما أشار إليه المؤتمر الثاني للتعليم العالي في جامعة صنعاء، وموضوعه "مخرجات التعليم العالي وسوق العمل" حيث أوصت الدراسة احتياجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات الجديدة وفق متطلبات سوق العمل، وبناء آلية لاستيعاب تلك الاحتياجات في خطط التعليم العالي: تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد عن خمس سنوات)، استحداث مُكون خاص بالتدريب في كل برنامج دراسي يربط بين ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات سوق العمل.

وذكرت دراسة (Chaiyut Kleebbua, & Thomrat Siriparp, 2016) أنه توجد فجوة بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالي، وأكدت على وجوب تشجيع ودعم مخرجات التعليم العام للنهوض بمستوى التعليم العالي، من خلال المدخلات المتميزة من الطلبة.

كما ذكرت (العماري، 2020، ص 7) في دراستها إن علاقة التعليم بسوق العمل علاقة ارتباطية يتم تحديدها من خلال خطط دقيقة، ليتم تحديد المجالات المطلوبة، وتحديد التقنيات والتكنولوجيا المطلوبة بمؤسسات سوق العمل بمختلف القطاعات ووفق احتياجات التنمية، إن الارتباط بسوق العمل يكمن في تلبية المتطلبات الكمية والنوعية في مراحله المختلفة، وتتأثر بعوامل عدة من أهمها: البرامج والمناهج التدريبية، وتحديد الاحتياجات التدريبية، ومتابعة الخريجين.

واشارت دراسة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، 2021، ص 20) أن من الكفايات الضرورية لمواكبة المستقبل مهارات المعرفة الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، ومهارات التواصل، والتعاون، والتفكير الناقد، والقيم والمواقف الاجتماعية والعاطفية.

وتؤكد (بغزة، 2023) أن الجامعة تمثل ركنًا أساسيًا لبناء المجتمع والدولة المعاصرة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كونها تقوم بعملية ديناميكية مستمرة في مختلف المجالات وتعمل على الحفاظ عليها وتطويرها وليست مرتبطة بزمان أو مكان أو جيل معين فهي المحرك الرئيس في كل مجالات التنمية الشاملة بل إن الحكومة تعوّل عليها للمساعدة في رسم وتخطيط الاستراتيجيات المستقبلية من خلال توظيف كوادرها في هذا المجال فضلًا عن إعداد الكوادر الشبابية القادرة على تحمل مسؤولية تنفيذ برامج التنمية، كما تشارك في تزويد القطاعين العام والخاص بطاقات بشرية جديدة مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل ودفع عجلة.

ونتيجة لذلك سعت الكثير من الدراسات إلى تسليط الضوء نحو إصلاح مؤسسات التعليم العالي، وتجويد التعليم وبرامجه كدراستي (لطيفات، والصاوري، 2019؛ حميدوش، 2019) اللتين أشارتا إلى أهمية تجويد مخرجاته بإنشاء وتشكيل الهيئات أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة؛ لتضمن من خلالها توطيد ثقتها ببرامجها التعليمية، وملاءمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.

ولذلك أولت الجمهورية اليمنية كما ورد في (تحليل الوضع الراهن للخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية محور التعليم، 2021، ص 3) اهتمامًا بالغًا من خلال التوجيه والإشراف المباشر على عملية التحليل لكافة مستويات الدولة ومؤسساتها، وهدفت إلى تشخيص الوضع الحالي لمؤسسات الدولة لغرض معرفة نقاط القوة والضعف وأبرز الفرص والتهديدات وكذلك الخروج بمؤشرات وقضايا حرجة ذات أولوية ملحة على كافة المستويات المحلية والمركزية ومن ثم على مستوى محوري ووطني، ويعتبر قطاع التعليم محورًا رئيسيًا في الرؤية الوطنية يتضمن تسعة أهداف استراتيجية وثلاثة مستهدفات رئيسية تختص بالتعليم بكافة مستوياته، جاءت الدراسة الحالية لمعرفة المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وفق مستهدفات وأهداف الرؤية الوطنية 2030م.

مشكلة الدراسة:

تجمع الدراسات السابقة وأهمها دراسات (الطوقي والعاضي، 2016؛ عرم، 2017؛ العبسي، 2018؛ إسحاق، 2020؛ فيروز، 2020؛ مصلح، 2020) على وجود فجوة كبيرة وخلل جوهري يتمثل في عدم الترابط ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتؤكد دراستا (عايض، 2018؛ ومصلح، 2020) أن مؤسسات التعليم العالي في اليمن بحاجة إلى تطبيق الجودة، لاسيما في ظل التحديات والتطورات المتسارعة؛ للارتقاء بأدائها بما يواكب متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، كما يؤكد واقع مخرجات الجامعات اليمنية أنها مازالت بعيدة عن الوفاء بمتطلبات سوق العمل الفعلية، وهو أحد العوامل التي تجعل جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية مشكلة مثيرة، تتطلب الكثير من الدراســة، كما أن مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل تعد من أكبر التحديات التي تواجه التعليم العالي؛ لانعكاساتها على مختلف

جوانب الحياة، وعلى تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أكدته (الرؤية الوطنية 2030، ص 27) فمن أهم التحديات التي تواجهها بلادنا اليوم في التعليم أنه لا يلبي احتياجات التنمية ومتطلباتها، لذلك فإن ضعف الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يعد هدرًا للطاقات البشرية وللموارد.

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية 2030م؟ "

ومن السؤال الرئيس تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية:

1.ما مدى الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟

2.ما المهارات والكفايات المطلوب توفرها في مخرجات التعليم العالي لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟

3.ما متطلبات مستهدفات الرؤية رؤية اليمن 2030 لجودة مخرجات مؤسسات التعليم؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى الآتي:

1.التعرف على مدى ملاءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية.

2.الكشف عن المهارات والكفايات المطلوبة في سوق العمل لمخرجات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

3.تحديد متطلبات مستهدفات الرؤية رؤية اليمن 2030 لجودة مخرجات مؤسسات التعليم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية مؤسسات التعليم العالي، ودورها الرئيس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني، وبذلك يتوقع الباحثون أن تفيد نتائج الدراسة على النحو الآتي:

•الأهمية العلمية:

–تقدم الدراسة تحليلًا نظريًا للعلاقة بين التعليم وسوق العمل، بما يخلق فهمًا أعمق حول كيفية تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في ضوء الرؤية الوطنية 2030.

–تسهم الدراسة في إثراء المعرفة الأكاديمية حول تحديات وآليات تكييف برامج التعليم العالي مع التحولات في سوق العمل، بما يوفر أساسًا نظريًا لتطوير السياسات التعليمية.

–كما قد تفتح الدراسة آفاقًا لمزيد من الأبحاث في الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية.

•الأهمية العملية:

–تسلط الدراسة الضوء على المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل، وهو ما يساعد الجامعات على تحديث برامجها لتأهيل خريجين قادرين على التكيف مع متطلبات العمل.

–تقدم الدراسة حلولًا عملية لتقليل الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، من خلال تحسين برامج التدريب العملي والتعاون مع القطاع الخاص.

–تسهم الدراسة في تشجيع المؤسسات التعليمية على تطوير برامج ابتكارية تستجيب للتحديات الحديثة في سوق العمل، مما يزيد من كفاءة الخريجين في بيئات العمل المتغيرة.

-تقدم الدراسة توصيات واضحة لصناع القرار بشأن تعزيز توجيه السياسات التعليمية لتحسين مناهج التعليم العالي لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، مما يعزز من فعالية السياسات التعليمية.

حدود الدراسة:

تضمنت الدراسة الحدود التالية:

-الحد الموضوعي: واقع الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية 2030م.

-الحد الزماني: اعتمدت الدراسة على بيانات تحليل الوضع الراهن للرؤية الوطنية (2019-2025م).

مصطلحات الدراسة:

-مواءمة: وتعني في المعجم الوسيط: "المواءمة، ووئامًا، تعني وافقه، ويقال لولا الوئام لهلك الأنام، وتواءما يعني توافقا" (مجمع اللغة العربية، 2004، ص 1007).

-مواءمة مخرجات التعليم العالي: "العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها، وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعليم والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تُعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعميمية" (Haksever& Others, 2000, P 76).

-سوق العمل: لغًة: يعرف قاموس (Oxford English Dictionary, 1989, P 655)سوق العمل بأنه: "حالة العرض والطلب على أنواع الوظائف المختلفة"، واتفق معه (الخولي، 1985، ص 257).

-اصطلاحًا: عرفها (مقداد، وأبو حصيرة، 2019، ص 7) سوق العمل بـ "مجال عرض العمل وطلبه، وهو طريقة أو كيفية يتم فيها التقاء قوى العرض والطلب، وليس شرطًا أن يكون للسوق مكان أو زمان معين، فمتى ما حدث التفاعل بين جانبي عرض العمل والطلب على العمل وُجِد السوق".

-متطلبات سوق العمل: عرفها (الخولي، 1985، ص 406) أنها: "شروط قبول الواجب توافرها كحد أدنى للالتحاق بوظيفة ما".

-التعريف الإجرائي لمتطلبات سوق العمل: "المهارات والكفايات التي ينبغي توفرها في خريجي مؤسسات التعليم العالي، ليكونوا مؤهلين علميًا وقادرين عمليًا لخوض العمل في المواقع المعنية للعمل فيها والتي يزداد طلب العمل بها في الجمهورية اليمنية".

-الرؤية الوطنية 2030: وثيقة وطنية تضمنت أهدافا استراتيجية للوصول إليها نهاية الفترة 2030م (وثيقة الرؤية الوطني، 2019).

الدراسات السابقة:

دراسات سابقة بالعربية:

-دراسة (بغزة، 2023) هدفت إلى معرفة دور جامعة ذمار في جذب الطلاب من مختلف المحافظات اليمنية بحسب التخصصات ومساهمتها في رفد سوق العمل بالكفاءات المتنوعة سعيًا منها في تلبية حاجة سوق العمل لما يخدم عملية التنمية الشاملة بشكل عام ومحاولة تشخيص دور الجامعة في عملية الإعداد وتوفير رغبات واحتياجات الطلبة وبما يتفق مع رسالتها وأهدافها المرسومة، وتم استخدام المنهج

الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية من القيادات والأساتذة في الجامعة، وبينت النتائج أن جامعة ذمار تمثل رأس الهرم التعليمي في محافظة ذمار وقد تخرج منها عشرات الآلاف من الطلبة منذ إنشائها في مختلف التخصصات العلمية والنظرية إلا أن الجامعة توقفت عن النمو والتطور ولم تواصل توفير رغبات الطلاب عند التسجيل في التخصصات ولم تبذل جهدا كافيا لتطوير مناهجها وتحسين مخرجاتها وبما يتناسب مع قدراتهم واتجاهاتهم وإنما اكتفت بما هو متاح فقط.

-دراسة (عتيبة، 2021) هدفت إلى إبراز التحديات الآنية التي تواجه التعليم العالي العربي، والكشف عن أسباب ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وعرض بعض التجارب الرائدة لدول متقدمة استطاعت المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛ واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وبينت النتائج أن من أقوى أسباب ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، طبيعة سوق العمل والتي تتأثر بشكل مباشر بالتطورات التكنولوجية والإنتاجية، وبالتالي فإنها تتطور بسرعة أكبر من التطور في الأنظمة التعليمية، وكذلك العولمة التي أدت إلى تغيير متطلبات سوق العمل، فأصبح هناك اختلاف بين مستويات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل. كذلك أن الطالب يحتاج اليوم إلى مجموعة من المهارات، التي تضمن له حظوظا وافرة في الحصول على عمل وتحقيق مسير مهنية ناجحة. هذه المهارات تتجاوز التكوين الأكاديمي والاختصاص إلى مجالات أوسع، وتسمى المهارات الناعمة، وقد فرضتها حاجات سوق العمل المتجددة. ومنها (التوصل – والتنظيم والتخطيط – العمل ضمن فريق – التأقلم والمرونة – التفكير الناقد – إدارة الأمات – الاحتراف – التفاوض).

-دراسة (أحمد، 2021) هدفت لإبراز دور الجامعات في تجسيد وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) وذلكم خلال التكامل بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل التنافسية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل التي تؤثر في ملاءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل ضعف استعانة الجامعات بآراء أرباب العمل وغياب الدراسات التحليلية لمتطلبات سوق العمل المتجددة يوما بعد يوم وإن دعم برنامج التحول الوطني وتجسيد رؤية 2030 بحاجة إلى أدوار تكاملية بين كافة المجالات والقطاعات، بناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الجامعات السعودية في إطار يضمن احتياج المملكة من القوى العاملة الوطنية لتحقيق وتجسيد رؤية 2030 وعلى الجامعات ابتكار أساليب جديدة لمواكبة متطلبات سوق العمل. والعمل على تطوير حوكمة الجامعات وتوجيه البحث العلمي نحو التنمية لدعم برنامج التحول الوطني.

-دراسة (الطيري ومسعود، 2021) هدفت الدراسة إلى استقصاء دور الرؤية الوطنية في سد الفجوة بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، تم مسح التقارير والدراسات وتحليلها، وأصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها بناء قدرات الشباب وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الواعدة في زيادة تشغيل الشباب، وربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب باحتياجات القطاعات الواعدة من مهارات، وتطوير

السياسات التنموية في القطاعات الرئيسية بما يخدم تشغيل الشباب، وربط المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية بوحدات الجهاز الإداري للدولة بقاعدة بيانات طالبي التوظيف بوزارة الخدمة المدنية وبسوق العمل لمعرفة الاحتياجات التحصيل النوعية.

-دراسة (الدلو، 2016) هدفت إلى وضع استراتيجية مقترحة لملاءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، طبقية عشوائية بلغت (200) من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة.

دراسات سابقة بالإنجليزية:

-دراسة سيوم وآخرون (Seyoum et al, 2024) في إثيوبيا هدفت إلى استقصاء تصورات خريجي جامعة هارامايا حول مدى توافق مؤهلاتهم الأكاديمية مع فرص العمل المتاحة. استخدم الباحثون منهجية تحليلية وصفية عبر استبيان موزع على عينة من 724 خريجًا، وأظهرت النتائج أن 78% من الخريجين حصلوا على وظائف في المؤسسات الحكومية. كما أوصت الدراسة بتحديث المناهج باستمرار وتقديم برامج ريادة الأعمال لتعزيز جاهزية الخريجين لسوق العمل.

-دراسة أختر وآخرون (Akhtar et al, 2024) هدفت إلى تقييم مدى توافق المناهج الدراسية في برامج إدارة سلسلة التوريد مع احتياجات السوق الصناعي الحديث. استخدمت الدراسة تحليلًا محتوى المناهج عبر 38 برنامجًا معتمدًا، إضافة إلى مقابلات مع 16 خبيرًا أكاديميًا وصناعيًا. النتائج أظهرت الحاجة إلى تحسين التوازن بين المهارات النوعية والكمية لتلبية متطلبات سوق العمل.

-دراسة رف وكارتر (Ruff & Carter, 2024) هدفت إلى فهم توقعات أصحاب العمل حول مهارات التواصل لدى خريجي الهندسة. شملت الدراسة مسحًا لمهنيين في هندسة البرمجيات، وكشفت النتائج أن الخريجين يجيدون استخدام المصطلحات التقنية ولكنهم يفتقرون إلى الدقة والاتساق في التواصل، مما يشير إلى ضرورة تحسين مهارات التواصل الاحترافي في المؤسسات التعليمية.

-دراسة بينيت وآخرون (Bennett, et al, 2023) في المملكة المتحدة هدفت إلى دراسة كيفية تعزيز المؤسسات التعليمية العليا لمهارات العمل لدى الخريجين من خلال البرامج التعاونية، استخدمت الدراسة استبانة شملت 450 خريجًا، وأظهرت النتائج أن 60% من الخريجين الذين شاركوا في البرامج التعاونية حصلوا على وظائف بسرعة أكبر.

-دراسة سميث (Smith, 2024) في الولايات المتحدة هدفت إلى استكشاف الفجوة بين تعليم الجامعات ومتطلبات سوق العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات. استندت الدراسة إلى مسح شمل 1500 خريج وأصحاب عمل، وخلصت إلى أن الخريجين يمتلكون مهارات تقنية جيدة ولكنهم يفتقرون إلى مهارات التواصل وحل المشكلات.

-دراسة علي وآخرون (Ali et al, 2023) في باكستان هدفت إلى تقييم مدى استعداد خريجي

الجامعات للاندماج في سوق العمل، استخدمت الدراسة استبانة موزعة على 600 خريج من مختلف التخصصات، وبيّنت النتائج أن الخريجين الذين تلقوا تدريبًا عمليًا خلال دراستهم كانوا أكثر قدرة على الحصول على فرص عمل مقارنة بغيرهم.

-دراسة إدواردز وآخرون (Edwards et al, 2023) في أستراليا هدفت إلى استكشاف الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في مجال الصحة. استخدمت الدراسة مقابلات مع 120 خريجًا، وأظهرت النتائج أن 40% من الخريجين يفتقرون إلى المهارات العملية اللازمة لتلبية احتياجات السوق.

-دراسة غونزاليس وفيريرا (Gonzalez & Ferreira، 2023) هدفت إلى تقييم تأثير المهارات الشخصية على توظيف خريجي الجامعات في البرازيل. استخدمت الدراسة استبانة شملت 800 خريج، وأظهرت النتائج أن الخريجين الذين يتمتعون بمهارات مثل العمل الجماعي والقيادة كانوا أكثر قدرة على الحصول على وظائف مقارنة بزملائهم.

-دراسة كيم ويانغ (Kim & Yang, 2023) في كوريا الجنوبية هدفت إلى تقييم تأثير التحول الرقمي على مهارات الخريجين الجدد، واعتمدت الدراسة على مقابلات مع خبراء في التكنولوجيا والتعليم العالي، وكشفت النتائج أن الخريجين بحاجة إلى تعزيز مهاراتهم الرقمية لمواكبة التطورات السريعة في سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية، يمكن تسليط الضوء على ما يلي:

1. جوانب التشابه والاختلاف في الهدف والمنهجية والأداة والعينة:

-الهدف:

تهدف معظم الدراسات السابقة إلى دراسة مدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وهو مشابه لهدف الدراسة الحالية التي تسعى لفهم مدى الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في اليمن. على سبيل المثال، دراسة (الحمادي، 2021) ركزت على سياسات التعليم وسوق العمل، ودراسة (سيوم وآخرون، 2024) تناولت توافق المؤهلات الأكاديمية مع فرص العمل. الاختلاف يكمن في الإطار المكاني والزماني، حيث تغطي الدراسة الحالية اليمن والرؤية الوطنية 2030، بينما تغطي الدراسات الأخرى دولًا مثل المغرب، إثيوبيا، وكولومبيا.

-المنهجية:

تعتمد الدراسات السابقة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي، وهو مشابه للمنهجية المستخدمة في الدراسة الحالية. بعض الدراسات (مثل دراسة العماري، 2020) استخدمت أدوات متعددة مثل المقابلات والاستبيانات، بينما ركزت دراسات أخرى على المسوحات (الطيري ومسعود، 2021).

-الأداة: أدوات الدراسات السابقة تنوعت بين الاستبانات (بغزة، 2023؛ سيوم وآخرون، 2024) والتحليل الإحصائي (الحمادي، 2021). أما الدراسة الحالية فتعتمد بشكل رئيسي على الاستبيانات، مما يتماشى مع الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة.

-العينة: حجم العينات في الدراسات السابقة يختلف، ففي دراسة (سيوم وآخرون، 2024) تم استخدام 724 خريجًا، بينما في دراسة (العماري، 2020) كانت

العينة صغيرة نسبيًا (66 طالبًا وطالبة). الدراسة الحالية فتستخدم عينة وثائقية وفقا لمشكلة البحث ومتطلباته.

2. مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

-الاستفادة المتعلقة بتحديث المناهج؛ حيث أوصت الكثير من الدراسات وخصوصًا (سيوم وآخرون، 2024) بتحديث المناهج لتلائم احتياجات سوق العمل، يمكن الاستفادة من هذا الجانب في الدراسة الحالية لتطوير توصيات مشابهة لليمن.

-تعزيز ريادة الأعمال: تناولت دراسة (بلانكو مورينو، 2024) توقعات التوظيف وأهمية ريادة الأعمال، مما يمكن أن يثري الدراسة الحالية بمقترحات حول دعم الخريجين وتوجيههم نحو الابتكار وريادة الأعمال.

-ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وهو ما أكدته معظم الدراسات السابقة مثل (الدلو، 2016) على أهمية تحسين سياسات التعليم بما يتماشى مع سوق العمل، يمكن تبني هذا التوجه في الدراسة الحالية لتعزيز مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات التنمية في اليمن.

3. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

-السياق اليمني الخاص: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها السياق اليمني في ضوء الرؤية الوطنية 2030. فالتركيز على الرؤية الوطنية كإطار مرجعي لقياس توافق التعليم مع سوق العمل يمنح الدراسة طابعًا خاصًا ومحددًا، يعكس الأولويات الوطنية لتطوير الموارد البشرية ودعم التنمية الاقتصادية.

-التركيز على اليمن في فترة ما بعد الصراع؛ والتعامل مع تحديات تواجه التعليم العالي وسوق العمل في اليمن، كبلد متأثر بالحرب والأزمات الاقتصادية، مما يضيف عمقًا إضافيًا للبحث.

-ارتباطها الوثيق بأهداف التنمية المستدامة والرؤية الوطنية 2030م، حيث تهدف إلى توجيه مخرجات التعليم لتتماشى مع خطط التطوير المستقبلية لليمن، وهذا ليس موضوعًا مشتركًا مع أي من الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة:

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتحليلي لجمع البيانات والمعلومات، للوصول إلى النتائج حول مدى الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية 2030م.

المبحث الأول: سيتم تناول المحاور الرئيسية الآتية: واقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل، والرؤية الوطنية 2030م، واقع التعليم من خلال رؤية اليمن 2030م.

واقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي:

تُعد الدراسات التحليلية للمخرجات التعليمية من المسائل الأساسية المهمة، ومن الأولويات التي تستحق التركيز والمتابعة؛ كونها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وتامًا بسياسات التشغيل وسوق العمل في القِطاعين العام والخاص، وتسعى هذه الدراسة لتحليل الوضع الراهن لمخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومعرفة مدى علاقتها وارتباطها بسوق العمل ومدى تحقيق مخرجات هذه المؤسسات وفق الرؤية الوطنية 2030م.

التعليم العالي:

يمثل التعليم العالي من أهم الركائز التي تطور المجتمع، لتهيئته الكوادر البشرية العلمية المؤهلة، لتنمية المجتمعات علميًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، إلا أن الواقع الحالي للتعليم في الوطن العربي يعاني من بعض المشكلات كما ذكرها

(لبد، 2016، 79- 80) من ناحية سياسة الاستيعاب، والخطط والمناهج، وضعف الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياج سوق العمل، وارتفاع كلفة البنية التحتية للجامعات، والتصلب والجمود في هيكل التعليم العالي، وغيرها من المشكلات.

كما أكدت دراسات (إسحاق، 2020؛ فيروز، 2020؛ محمد، 2020؛ العلفي، 2020؛ العبسي، 2017؛ العبسي، 2017؛ الطوقي والعاضي، 2016؛ مزارق، 2015 الشهاري والغيلي، 2013) أن مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) اليمنية تعاني من أن كثيرًا من تخصصات وبرامجها لم تعد تشكل أولوية لحاجة المجتمع، ولذلك تعاني غالبية مخرجاتها من البطالة.

وبالنسبة إلى الإنفاق العام بالجمهورية اليمنية حسب ما ورد عن (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، اليمن، 2013، ص 82) على قطاع التعليم والتدريب أنه ارتفع إلى (409.4) مليار ريال أي ما يوازي (15.3%) من إجمالي النفقات العامة للدولة، ومع ذلك الارتفاع تمثل مشكلات البطالة وضعف العمل وانخفاض مستوى الإنتاجية تحديًا كبيرًا لمعظم مؤسسات المجتمع- خاصة الجامعية منها- والتي عليها أن تنسق بين طاقات وحاجات أبنائها من جهة واحتياجات سوق العمل المتغيرة من جهة أُخرى، كما تمثل أيضًا عقبة تحول دون تنمية المجتمع، وفي ظل الوضع الراهن- سياسيًا- الذي تعيشه البلاد فقد انخفض بطبيعة الحال الإنفاق العام لقطاع التعليم والتدريب.

ومما لا شك فيه أن التعليم العالي في اليمن حقق إنجازات كثيرة وكبيرة خلال الفترة (1970-2023)، من خلال تعليم الكوادر الخاضعة للعملية التعليمية، وتدريب القوى البشرية من مختلف التخصصات التي أسهمت بنهضة وبناء الدولة، ومع ذلك ما زال يواجه تحديات تعيق تقدمه وتطوره، ومنها ضعف الجودة "خاصّة المخرجات التعليمية" ومدى تلبيتها لمتطلبات التنمية وقدرة سوق العمل على استيعابها.

ثانيًا: مهام التعليم العالي في اليمن:

يمكن التعرف على المهام الموكلة لجميع الأطراف في العملية التعليمية المعنية في رسم سياسة التعليم العالي كما ورد في لائحة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://mohesr-portal.academy/) كالآتي:

1. مهام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في رسم السياسة للتعليم العالي:

أ. رسم السياسات العامة التي تسير عليها نظام التعليم العام، والتعليم الجامعي، والفني والمهني.

ب. توجيه الجهات المعنية بتخطيط التعليم للارتقاء بمستويات التعليم ومواكبة التطورات.

ج. توجيه خطط وبرامج الدولة نحو الغايات والأهداف المطلوب تحقيقها في كل فروع التعليم، وتحديد الأولويات وفقًا لما تتطلبه خطط ومشاريع التنمية.

2. مهام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في رسم السياسة التعليمية:

أ. اقتراح وتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

ب. تنفيذ ومتابعة السياسة العامة للدولة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

ج. الإشراف والرقابة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق أهدافها.

د. التخطيط العام للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء احتياجات الوطن بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بكفاءة وفاعلية.

3.مهام المجلس الأعلى للجامعات في رسم السياسة للتعليم العالي:

أ-اقتراح خطط التعليم الجامعي.

ب-وضع خطط القبول.

ج-تنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجهه بما يتفق وحاجات البلاد.

د-اقتراح السياسة العامة للجامعات.

4.مهام الجامعة في رسم سياسة التعليم العالي للمؤسسات التابعة لها:

أ. رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم والبحث العلمي والتأهيل والتدريب وتلبية احتياجات التنمية الشاملة في البلاد.

ب. مناقشة الخطط المرفوعة من مجالس الكليات والمعاهد والمراكز التابعة لها.

ج. مناقشة وإقرار خطط تنميه الجامعة مع ربطها بخطط التنمية في الدولة.

د. تحديد أعداد الطلاب الذين يمكن قبولهم سنويًا في الجامعة، وذلك في ضوء احتياجات المجتمع والقدرة الاستيعابية للجامعة.

هـ. وضع الأسس العامة لمختلف النشاطات الاجتماعية، والثقافية، والرياضية وتوفير الرعاية الصحية لهم.

5.مهام مجلس الكلية في رسم سياسة التعليم العالي:

أ. رسم السياسة العامة للكلية بما يكفل رفع مستوى التدريس والبحث العلمي وبما لا يتناقض مع سياسة الجامعة.

ب. دراسة وتطوير مشاريع الخطط، والمناهج والبرامج الدراسية التي يرفعها مجلس الأقسام، والموافقة عليها تمهيدًا لإقرارها من مجلس الجامعة.

6.مهام القسم في الكلية في رسم سياسة التعليم العالي:

أ. اقتراح خطط الدراسة في القسم، وكل ما من شأنه النهوض بالمستوى العلمي في القسم والكلية.

ب. وضع المناهج الدراسية للمقررات التي يدرسها القسم.

ج. تشجيع وتنسيق أنشطة البحث العلمي في القسم.

د. وضع جدول الدروس والمحاضرات المتعلقة بالقسم.

ثالثًا: المشكلات التي تواجه التعليم العالي في اليمن:

قد أوضح كل من (القدسي، والقانص، 2019، ص 91؛ العزيزي، والحدابي، 2018، ص 101) ان الضعف والقصور في الأنظمة التعليمية، بالإضافة إلى الأداء السلبي المؤسسي للجامعات، وعدم تناسب الخطط والبرامج التدريسية بما يوافق احتياجات التنمية، والافتقار لآلية المراجعة للمناهج والمراجع بشكل دوري، وأشار (اللحجي، 2017، ص ص 9-12) أن من أبرز المشكلات التي تواجه التعليم هو:

-غياب السياسات والاستراتيجيات التربوية والتعليمية.

-انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم، وعملية التطوير للمناهج والبرامج التي لا تعتمد على طريقة علمية.

-غياب عنصر التدريب وضعف البنية التحتية.

-انخفاض جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي "والتي أدت إلى الفجوة بين

مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل" كما أشار إليه (محمد، 2016، ص 195).

وذكرت (العماري، 2020، ص 24) بعض المشكلات التي تواجه التعليم العالي في اليمن، كالآتي:

-تركيز نوعية التعليم المحتوى التقليدي -النظري- وإهمال الجانب التطبيقي العملي.

-وجود فجوة بين مخرجات برنامج الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل، فالمهارات التقنية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل أغلبها لا يوفرها البرنامج، وما وجد منه ليست بالكفاءة المطلوبة.

-يعاني التعليم العالي في اليمن من خريجين عاطلين عن العمل، مما يؤدي بهم إلى العمل في مجالات تختلف عن تخصصاتهم.

-اعتماد التقويم على جانب الحفظ لدى الطلبة، ولا يعتمد على الجانب التطبيقي، رغم تنوع الامتحانات على الجانبي المقالي والموضوعي في مختلف المقررات.

-ضعف الموارد المالية المخصصة، وهذا ما أظهرته قائمة معايير الجودة.

ويرى الباحثون: أن أزمة التعليم العالي تتمثل في عددٍ من التحديات الكمية والنوعية) الداخلية والخارجية)، والمؤدية إلى ضرورة إعادة النظر في نظم التعليم، والبحث عن بدائل كفيلة للنهوض بفاعلية الأداء، ولهذا تحولت معظم نظم التعليم العالي نحو التركيز على جودة التعليم في إعادة هيكلة نظامه وبرامجه التعليمية.

وأن التعليم العلي يتأثر بمتطلبات سوق العمل في جميع قطاعاته، فإذا لم تلبي مخرجاته هذه المتطلبات تحدث الفجوة حينها، وكذلك يتأثر التعليم العالي بالبنية التحتية لتمويله، ولكن هذا لا يمنع المحاولة المستمرة لتنميته، من خلال الاطلاع على تجارب الدول في تطوير التعليم العام والعالي، فيجب تقديم المقترحات التي تمكن من الاستفادة منها لتحسين مخرجات التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل.

المبحث الثاني: متطلبات سوق العمل:

أولًا: علاقة سوق العمل بالتعليم العالي:

إن مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات ومتطلبات العمل كما ذكرها (الحمادي 2021، ص 2) مطلب ملح من قبل الحكومات المتعاقبة والحالية، وقد سعت إلى رسم السياسات لتحقيق هذا الهدف وترجمته من خلال الخطط والاستراتيجيات، والدولة لديها إدراك بهذه المشكلة وقد أولتها اهتمامًا كبيرًا من خلال وضع أهدف وسياسات لحلها في الاستراتيجيات سواء في جانبي الطلب (سوق العمل) أو العرض (التعليم العالي والفني) في الخطة الخمسية الثانية 2001- 2005، والخطة الخمسية الثالثة 2006- 2010، والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2011- 2014، وكذلك في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية 2019-2030 والاستراتيجية المنبثقة عنها (الخطة المرحلية الثانية 2020- 2025).

إن خريج التعليم العالي عامةً أيًا كان تخصصه يجب أن يكون من المخرجات التعليمية المطلوب توافرها في سوق العمل، لكن للأسف عند دخول سوق العمل يصطدم الخريج بواقع أن فرصة حصوله على عمل ضمن التخصص ضئيلة، وذلك بسبب الفجوة بين مخرجات التعليم مع المتطلبات الفعلية لسوق العمل، وذلك- أيضًا- بسبب ضعف التخطيط وافتقار برامج التعليم العالي لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، الذي من شأنه الإصلاح والرفع من كفاءة وجودة التعليم العالي، لمواكبة التطورات التكنولوجية

المتسارعة والمطلوبة من خريجي الجامعات للخوض والمنافسة في سوق العمل، لذلك يجب التخطيط للربط بين مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل لسد الفجوة بين العرض والطلب.

وتناولت العديد من الدراسات السابقة مشكلات بحثية عن عدم الملاءمة بين المخرجات التعليمية مع تلبية متطلبات سوق العمل، عربيًا كدراسات كلٍ من (حرب، 2018؛ حميد، وأحمد، كاظم، 2018؛ الدلو، 2017؛ الأحمدي، 2016؛ المفتاح، 2016؛ المهدي، والبو صافي، والحبيسة، 2015؛ الشبه، رمضان، وحدود، مصطفى، 2015)، وفي اليمن خاصةً كدراسات (إسحاق، 2020؛ فيروز، 2020؛ مصلح، 2020؛ العلفي، 2020؛ العبسي، 2018؛ الطوقي، والعاضي، 2016؛ محمد، 2016؛ الشهاري، والغيلي، 2013).

فأسباب ضعف الملاءمة بين التعليم العالي وسوق العمل (العماري، 2020، ص 76) تتمثل في الآتي:

-عدم وجود الإحصاءات والبيانات والمعلومات اللازمة عن متطلبات سوق العمل.

-غياب التخطيط الفعال الذي يسهم في سد الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

-خلو البرامج التعليمية من تزويد الطلاب بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل.

-عدم إشراك سوق العمل في رسم السياسات التعليمية، والخطط الاستراتيجية، لمعرفة متطلبات سوق العمل.

-انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات.

-انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخرج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، مع وجود عجز وطلب في التخصصات الأخرى.

ثانيًا: التحديات التي تواجه سوق العمل في الجمهورية اليمنية:

أشار (الخطيب، 2020، ص 122) أن اليمن تعاني من تخلفها عن المسيرة المتسارعة لتكنولوجيا العصر ومستجداته في ميدان العلم والتعليم؛ وذلك لعدم مواكبة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل، وعدم مراعاته لتطبيق مواصفات جودة الأداء التعليمي.

وأشارت دراسة (إسحاق، 2020) أن العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل علاقة وطيدة، لكنها تعاني من خلل واضح في منظومة الموارد البشرية، والتي تحتاج لتأطير التخصصات (المشبعة، والراكدة، والمطلوبة) لسوق العمل بطريقة ديناميكية ودائمة.

أما في دراسة (فيروز، 2020) والتي هدفت إلى تحليل مؤشرات مخرجات التعليم الجامعي اليمني ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل في ظل تغيرات متسارعة في طبيعة المهن واحتياجات السوق المتجددة، واستخدمت الدراسة التحليل المسحي الوثائقي، وارتكزت على تحليل مؤشرات ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي اليمني ومتطلبات سوق العمل الوطني على الأقل من خلال قياس آراء عينة من أرباب سوق العمل لقدرات مخرجات التعليم الجامعي اليمني في ممارستهم للمسؤوليات والمهام الموكلة إليهم في المهن التي أتاحت لهم فرصًا وظيفية

في مجالات متعددة، وقد أظهرت نتائج **التحليل ما يلي:**

-هناك خلل واضح بين البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي اليمني ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

-وجود فجوة تتسع يومًا بعد يوم في معادلة العلاقة بين التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي اليمني والتغيرات المهنية التي تبرز بشكل متسارع في سوق العمل.

-أن الدور المفترض أن تلعبه مؤسسات التعليم الجامعي اليمني في تأهيل كوادر كفؤة ما يزال تقليديًا، يرتكز على المحاضرات النظرية التي تعتمد على التلقين دون الاهتمام بتطبيق المعارف، ومهارات التفكير، والعمل الجماعي، والبحث العلمي.

-ما يجري في مؤسسات التعليم الجامعي اليمني بعيدًا عن تطلعات السوق ودون تنسيق مع المنتفعين من مخرجاته.

-ما يمارس في مؤسسات التعليم الجامعي اليمني تعليم يرتكز على الاستاذ، في ظل غياب كبير لاستراتيجيات التعلم المرتكز على المتعلم.

-يوجد هدر في الإمكانات المالية والبشرية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية ومتطلبات قطاعات الأعمال.

-وجود بطالة مقنعة من خلال أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها، مما يجعلهم عالةً على المجتمع.

-إن مدى ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي اليمني لاحتياجات سوق العمل بصفة عامة كان ضعيفًا.

وأشار (محمد، عبد اللطيف، 2016، ص 195) إلى أن كثيرًا من مخرجات مؤسسات التعليم العالي في اليمن، خاصةً الجامعات غير قادرة على الالتحاق بسوق العمل، إذ إن مخرجات تلك المؤسسات لا تواكب الاحتياجات الفعلية للمجتمع وسوق العمل، الذي يؤدي إلى وجود فجوة بين تلك المخرجات واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وقد يعود ذلك لافتقار الجامعات اليمنية لمعايير ضمان الجودة، وانخفاض جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها تلك الجامعات، لذلك يتطلب وضع معايير لضمان الجودة للجامعات اليمنية في ضوء التجارب الإقليمية والدولية، وهذا قد يودي إلى تحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها، مما يساعد في توظيف مخرجاتها في ضوء المؤشرات الإقليمية والعالمية للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ويزيد من قدرتها على المنافسة العالمية.

وأشار (مزارق، 2015، ص 1) إلى مشكلة "بطالة الخريجين" وذلك في غياب متطلبات سوق العمل بما يحقق أهدافه، حيث أصبح الخريجون يواجهون البطالة، أو القبول بعمل أدنى من مستوى تحصيلهم العلمي، أو بعمل لا يتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم.

وهدفت دراسة (الشهاري، والغيلي، 2013) إلى تنمية وتقوية العلاقة بين الجامعات اليمنية وسوق العمل، وتحديد مجالات خدمة المجتمع وسبل تعزيزها، وكان أبرز ما توصلت الدراسة إليه هو ضرورة توثيق العلاقة بين الجامعات وسوق العمل، وأن للتعليم العالي دورًا أساسيًا في خدمة المجتمع، وأوصت الدراسة على وجوب تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية.

وحتى على مستوى المؤسسات في التعليم المهني في اليمن بين (العبسي، 2017، ص 158) أن التعليم المهني يعاني من ضعف الطاقة الاستيعابية، وعدم

ربط مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، وضعف التجهيزات والورش والمعامل، وأن معدلات البطالة بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني في ارتفاع دائم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة بين مخرجاتها تفوق (60%)، وأن قطاع الأعمال لا يثق بمستوى المخرجات، وأنها لا تعكس احتياجاته الفعلية. ومن التوصيات التي ذكرها (العلفي، 2020) في **دراسته الآتي:**

-الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب من حيث القدرات والمهارات المناسبة.

-إعادة النظر في المناهج الحالية وبالتنسيق مع القطاع الخاص.

-إشراك القطاع الخاص في الدراسات التي تجرى لمعرفة متطلبات سوق العمل.

-نقل الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقة الجامعات، حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين.

-السعي لرفع جودة التعليم العالي، وذلك بسد الفجوة بين واقع التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، من خلال التركيز على المهارات التي يكتسبها الطلبة من مشاريع التخرج.

-ضرورة حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد الأكاديمي (الحد الأدنى من المواصفات والمهارات المعرفية، الذهنية، العلمية والعملية) التي يجب أن يكتسبها الخريجون بعد انتهاء دراستهم.

-ضرورة القيام بإعداد قاعدة بيانات متكاملة ومتجددة حول احتياجات سوق العمل.

-يجب أن تتم شراكة حقيقية مع مؤسسات سوق العمل، لتطوير مناهج وبرامج التعليم، بما يؤدي إلى تضييق الفجوة بينهما، والذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة.

-ضرورة أن يدرك القائمون على الجامعات والقطاع الخاص بأهمية وفوائد بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بينهما، وانعكاساتها على أداء ومخرجات كلا الطرفين، وأن يقوم كل طرف بأداء دوره بفاعلية في تفعيل هذه العلاقة.

-استثمار التسهيلات والتجهيزات المتوفرة في مؤسسات الأعمال في تدريب الطلاب.

-دعوة مدربين من مؤسسات سوق العمل، للمشاركة في المحاضرات والتدريبات العملية للطلاب.

-قيام مؤسسات سوق العمل بتزويد المؤسسات التعليمية بالتنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية.

-تعديل المناهج والتخصصات لتكون أكثر ملاءمة مع متطلبات سوق العمل.

ويؤكد الباحثون على أن هناك فجوة في المخرجات التعليمية وسوق العمل، فالمخرجات تفتقر للمهارات المطلوبة -فجوة بين العرض والطلب-، لذا يجب التركيز على هذه المخرجات، وتقويمها، وإصلاحها لتتناسب مع متطلبات السوق، وهذا من شأنه زيادة فرص الحصول على وظائف في سوق العمل، والحد من انتشار البطالة.

ثالثًا: سوق العمل في الجمهورية اليمنية:

إن فرص العمل لا تتوفر لخريجي التعليم العالي فور تخرجهم، بل تكون فرص العمل هذه معدة لذوي الخبرة والمهارة والمؤهلات التكنولوجية الحديثة، وهذا ما يحتاج إليه أرباب العمل أثناء عملية التوظيف، وتشير دراسة كلٍ من (العبسي، 2018؛ صالح عرم،

2017؛ الطوقي، والعاضي، 2016) أن نسبة الخريجين الذين يعملون في مجالات غير مرتبطة بتخصصهم الجامعي كبيرة، وهذا ما يؤدي إلى عدم الرضا الوظيفي لديهم، والذي يؤدي بدوره إلى ضعف في الإنتاج وإنجاز المهام إذا جاز التعبير.

إن الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة في سوق العمل تبحث عن توظيف خريجين يستطيعون تلبية متطلباتها من خلال مهاراتهم العملية وخبراتهم العلمية، فأصبح سوق العمل في اليمن حاله حال جميع أسواق العمل المختلفة في العالم، يشهد متطلبات جديدة ومتنوعة، فيطمح السوق إلى توظيف مخرجات تتسم بالمهارة لتلبية متطلبات جودة الإنتاج.

وكما أشارت دراسة (الطوقي، والعاضي، 2016) أن الصعوبات والتحديات التي تواجه سوق العمل اليمني تتمثل في الآتي:

-النمو السكاني: بحيث يصل معدل النمو السكاني نسبة (3%) وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى ارتفاع قوة العمل، وهذه الطاقة فاعلة لعملية التنمية، لأنها مورد بشري يمكن أن يسهم بشكل كبير في التقدم والازدهار لأي دولة إذا ما تم تدريبه وتأهيله، ما لم سيؤدي إلى زيادة عرض العمالة.

-ضعف المهارات لدى الخريجين: فالكثير من الخريجين لا يستوعبهم سوق العمل، لأن تلك المخرجات لا تتناسب مع احتياجه، ولهذا يتطلب وضع السياسات والاستراتيجيات التعليمية اللازمة لتطوير المناهج، حتى تتواكب مع متطلبات سوق العمل.

-تراجع دور القطاع الخاص في توليد وظائف جديدة.

-تدني فرص التوظيف في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام:

وفي إطار برنامج الإصلاح واعتماد استراتيجية تحديث الخدمة المدنية، تم استيعاب أعداد محددة سنويًا تتراوح بين (10000- 12000) سنويًا، بينما يزداد بشكل كبير أعداد المسجلين من طلبات التوظيف في مختلف التخصصات، والجدول (8) يوضح الخريجين الذين تم تسجيلهم بوزارة الخدمة المدنية لعام (2007م) للحصول على التوظيف:

جدول (1) المقيدين بوزارة الخدمة المدنية

المستوى التعليمي	المجال	الفرع العلمي	المسجلين بالخدمة المدنية
جامعي	علوم إنسانية	تربية- آداب- لغات- تجارة	106327
	علوم تطبيقية	طب- فيزياء- كيمياء- علوم حياة- هندسة- رياضيات	14484
ثانوي	المعاهد الفنية والتقنية	حاسوب- كهرباء- صناعة	14731
الإجمالي العـــــــــام			155579

المصدر: (الطوقي والعاضي، 2016، 99).

يتبين من الجدول السابق ما أكدته الدراسات السابقة كما تم ذكرها (الطوقي والعاضي، 2016؛ عرم، 2017؛ العبسي، 2018؛) وحتى الوقت الراهن (2020) كما في دراسة كلٍ (إسحاق، 2020؛ فيروز، 2020؛ مصلح، 2020) والتي مازالت تشير إلى الفجوة، وعدم الترابط ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وأن المهارات تعد عاملًا أساسيًا للمشاركة في قوة العمل، وتعزيز إنتاجية العمالة، وأنه وبسبب تأثير الوسائل التكنولوجية المتسارعة، والمرتبطة غالبًا بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتغيرات في تنظيم بيئة العمل، فإن الوظائف المشتملة على مهام روتينية يسهل القيام بها آليًا في طريقها للاختفاء، بينما تشتمل فرص العمل

الجديدة على مهام تتطلب مهارات غير روتينية، فسوق العمل اليوم يهتم بالإنتاجية، فالشركات تبحث عن المهارات، وهي مستعدة للتدريب الميداني والتطبيق على رأس العمل لكل من يحمل هذه المهارات، وعلى المؤسسات التعليمية تمكين مخرجاته من هذه المهارات، وتقليص التخصص النظري، والتوجه إلى التعليم التطبيقي على رأس العمل.

كما أشارت دراسة (العلفي، 2020) أنه عندما يتخلف القطاع الإنتاجي عن مواكبة التطورات في النظام التعليمي، ويفتقر إلى مرونة استيعاب مخرجات التعليم، تكون النتيجة الطبيعية المترتبة على ذلك زيادة معدلات البطالة بين الخريجين، ويكمن الخلل في المستوى التعليمي، نتيجة لتركيز السياسة التعليمية على التعليم الكمي لا النوعي، فأصبح التعليم شكلًا بلا مضمون، والجودة شعارًا لا واقعًا، من حيث الندرة في بعض التخصصات العملية، والكثرة في التخصصات الأدبية، حيث التركيز على المهن الإدارية والكتابية، وندرة التواجد في المهن الحرفية والإنتاجية، وإذا ما تم ربط التعليم بسوق العمل، وتحول التعليم من مناهج نظرية إلى تطبيق عملي سيتطلب الأمر إضافة تخصصات جديدة ملائمة لمؤسسات سوق العمل.

وأشارت دراسة (إسحاق، 2020) إلى دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ردم الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية العليا وسوق العمل، باعتبار أن الوزارة هي الجهة المخولة بالإشراف، والتنسيق، والمتابعة، فيما من شأنه تنفيذ السياسات العامة للدولة في هذا المجال.

وكشفت نتائج دراسة (فيروز، 2020) حقيقة العلاقة بين واقع محتوى المقررات الدراسية الحالية في مؤسسات التعليم الجامعي اليمني، وطرائق تدريسها؛ إذ تعتمد غالبًا على الطرق النظرية، والمفاهيم المعرفية، بعيدًا عن التطبيقات العملية في واقع الميدان والذي يمثله سوق العمل، وأشارت نتائج دراسة (مصلح، 2020) إن واقع مؤسسات التعليم العالي اليمنية يستلزم منها ضرورة تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها، والتطورات والمستجدات المتسارعة التي تحدث في بيئتها، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى أدائها، وتحسين مستوى جودة خدماتها، وبالأخص جودة مخرجاتها من الخريجين، بما يواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

ثالثًا: بطالة الشباب والمتعلمين في سوق العمل اليمني:

تمثل بطالة الشباب مشكلة أساسية في سوق العمل اليمني، وأشارت دراسة (الطيري ومسعود، 2021، ص 6) ضعف معدل البطالة لدى الكبار حيث تشير نتائج مسح القوى العاملة 2013-2014 إلى أن معدل البطالة في أوساط صغار الشباب (15-24سنة) يصل إلى حوالي 25%، ويفسر هذا الأمر جزئيًا إلى التفاوت بين مستويات التعليم والمهارات وحاجات سوق العمل، وغياب البرامج التي تستهدف عمل الشباب، والنقص في وكالات التشغيل الفعالة، الخاصة والعامة على السواء، وهو مؤشر من شأنه أن يزداد سوءًا مع دخول الوافدين والمتخرجين الجدد والتلاميذ الذين هجروا الدراسة إلى سوق العمل (بوزارة النمو السكاني وبنية السكان)، وفي الوقت الحالي

يتوقع ان ترتفع البطالة بين الشباب إلى مستويات الضعف أو أكثر.

وتُعد مشكلة البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد والتنمية في اليمن، خاصة وأنها تتركز في أوساط الشباب، وقد سجل معدل البطالة ارتفاعًا واضحًا منذ بداية العدوان على اليمن منذ العام 2015م، وقد استمر تفاقم البطالة، وانعدام فرص العمل نتيجة الأثار الناجمة عن تداعيات العدوان على اليمن، حيث تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدل البطالة من (22.1%) عام 2015م إلى (32%) عام 2021، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2) بطالة الشباب حسب الجنس والتحصيل التعليمي

بيان الحالة	إجمالي	ذكور	إناث	شباب 15-24
البطالة	13.5	12.3	26.1	24.7
أمي	9.3	8.4	13.3	17.3
يقرأ ويكتب	13.1	12.4	26.6	21.2
تعليم ابتدائي	6.5	6	35.1	لا توجد بيانات
أساسي/ إعدادي	14.5	13.9	33	22.6
دبلوم، قبل الثانوية	7.1	7.3	5.6	15.3
ثانوي أو ما يقابله	17.8	15.7	52	32.6
دبلوم بعد الثانوية	15	12.9	29.2	53.7
بكالوريوس	15.5	12.6	33.1	40.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2019، ومسح القوى العاملة 2013-2014.

ويؤكد الباحثون على أن جودة مخرجات تعليمية لا تواكب التطور المتسارع الذي يحدث في ظل العصر التكنولوجي من أهم مسببات البطالة، فقد أصبحت التكنولوجيا مطلبًا ملحًا في عصرنا الحالي وافتقار المخرجات التعليمية لهذه المواكبة تزيد من اتساع الفجوة مع سوق العمل، ومن خلال اطلاع الباحثون يرون أن من أسباب البطالة في سوق العمل اليمني الآتي:

-عدم مواءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل.

-المناهج لا تلبي اتجاهات العصر الحديثة.

-قصور في إعداد الخريجين وتدريبهم لمواجهة سوق العمل.

جدول (3) نسبة المؤهلات العلمية

المؤهلات	دكتوراه	ماجستير	جامعي	دبلوم بعد الثانوية	ثانوية فنية	ثانوية عامة	ما دون	الإجمالي	بدون بيانات
إجمالي الموظفين	1082	2256	106.326	114.877	93.619	15.071	13.576	*346.807	178.477
النسبة%	%0.3	%0.65	%30.65	%33.1	%27	%4.3	%3.9	%100	%33

المصدر: وزارة الخدمة المدنية والتأمينات (المركز الرئيسي للمعلومات) تقرير تحليل الوضع الراهن 2020

اتسم سوق العمل في اليمن ولا يزال يواجه تحديات مستمرة وإشكاليات هيكلية. وتتضح أسباب اغتراب الشباب طلبًا للعمل عند النظر إلى محدودية فرص العمل للشباب وخريجي المؤسسات التعليمية، حيث

يمثل التوظيف التحدي الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي. يوضح مسح القوى العاملة 2014/2013 **أبرز ملامح سوق العمل والمتمثلة في الآتي:**

-هيكل سكاني فتي تبلغ فئة العمر دون 15 سنة أكثر من 45% من السكان.

-تدني معدل المشاركة في قوة العمل إلى 36.3% عمومًا و6% فقط للإناث.

-تدني المستوى التعليمي أن 2 من كل 3 أفراد في سوق العمل أكملوا التعليم الأساسي.

-تشتغل معظم قوة العمل في القطاع غير المنظم.

-محدودية التوظيف في القطاع الحكومي.

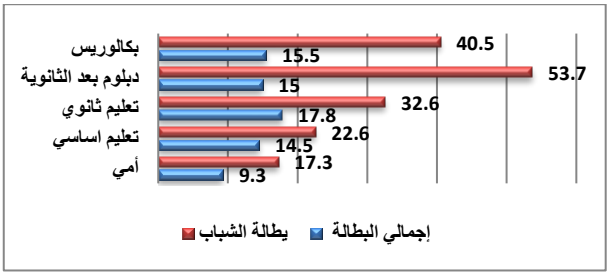

شكل (1) بطالة الشباب حسب مستويات التعليم (%) 2013/2014

وفي إطار البيانات المتوفرة للمؤهلات الدراسية في قاعدة بيانات الخدمة المدنية والتي تغطي (66) % من إجمالي الموظفين تبين أن المؤهلات الجامعية وما فوق تشكل نسبة لا تتجاوز (31) %، وحملة المؤهلات الفنية المتوسطة بنسبة تصل إلى (60) %، وتركز الخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية على تطوير إدارة منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد العسكري وصندوق التقاعد الأمني، وتحديث قوانينها لضمان تطبيق أفضل الوسائل لإدارة واستثمار أموالها.

ولا شك أن مشكلة البطالة تعد إحدى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد والتنمية في اليمن، خاصة وأنها تتركز في أوساط الشباب وقد سجل معدل البطالة ارتفاعًا واضحًا منذ بداية العدوان على اليمن منذ عام 2015 فقد تفاقمت البطالة وانعدمت فرص العمل، حيث تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدل البطالة من 22.1% عام 2015 إلى 32% عام 2019. ومن المتوقع أن ترتفع إلى 33% في عام 2020.

سجل معدل البطالة ارتفاعًا واضحًا منذ بداية العدوان على اليمن منذ العام 2015م، وقد استمر تفاقم البطالة، وانعدام فرص العمل نتيجة الآثار الناجمة عن تداعيات العدوان على اليمن، تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة من (22.1%) عام 2015م إلى (32%) عام 2021.

مع الحصار الاقتصادي، وصعوبة الأوضاع الإنسانية فإن تقدير معدلات الفقر يفوق (80%) لعام 2021م.

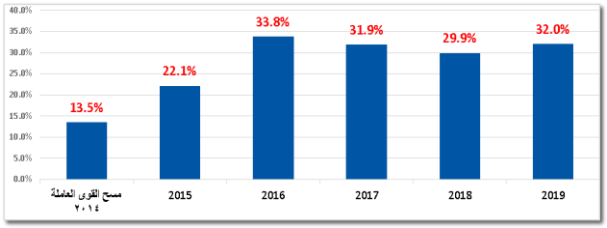

شكل (2) معدل البطالة في الجمهورية اليمنية (%)

***المصدر: تقديرات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء**

وقد ركزت التوجهات المستقبلية للخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية على استهداف زيادة برامج التمكين الاقتصادي بنسبة (10) % سنويًا، وزيادة عدد مشاريع الأمن الغذائي وسبل العيش للفقراء بنسبة (10) % سنويًا. وكذلك رفع نسبة الجهات الملتزمة لآلية التنسيق من إجمالي الجهات العاملة في مكافحة الفقر إلى (100) %، وزيادة نسبة الشباب الحاصلين

على وظائف من المتقدمين عبر مكاتب العمل إلى (30) %. حيث تضمنت الخطة السنوية 1445هـ العمل على التمكين الاقتصادي للتخفيف من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي ومجالات سبل العيش للفقراء، والتركيز على شراكة مؤسسية ومجتمعية منسقة لمكافحة الفقر، فضلًا عن التوجهات في إطار القطاع الزراعي والصناعي والتي تسهم في تحسين توفير فرص عمل جديدة، وتسهم في التخفيف من حدة الفقر، والتركيز على مكاتب تشغيل فاعلة، بالإضافة إلى تطوير خطة وطنية شاملة لبناء القدرات مستجيبة للاحتياجات البشرية والإطار الوطني لكفاية الموارد البشرية لتنميتها واستثمارها لتلبي احتياجات سوق العمل، وتحقق الريادة والمنافسة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

رابعًا: دور التكنولوجيا وتأثيرها على العمالة وسوق العمل اليمني:

أدت التطورات التكنولوجية إلى التأثير الملحوظ على العمالة في سوق العمل اليمني مختلف المجالات كما جاء في (الطيري، ومسعود، 2021، ص 6) على النحو الآتي:

-الجوانب القطاعية: انتقلت العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ثم إلى قطاع الخدمات الذي يستوعب أكثر من 55% من حجم قوة العمل حسب بيانات مسح القوى العاملة 2013-2014.

-الجوانب المهنية: اندثرت مهن معينة وظهرت الحاجة إلى مهن جديدة، التحول من مهنة لأخرى، زيادة المهارات اللازمة في المهنة الواحدة، الحاجة إلى رفع مستوى المهارة في مهن معينة وهو ما يلقي بطبيعة الحال عبئا متزايدا على التدريب المهني تخطيطا وتنظيما وتنفيذا.

-جانب التوزيع الجغرافي: تنامت حركة الهجرة الداخلية والخارجية للعمالة للبحث عن فرص عمل بديلة ومثمرة.

-جانب نوع المنتج وأسلوب الاستهلاك والتوزيع: أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور منتجات جديدة وانقراض أخرى، كما أدى على تغيير نمط وأسلوب الاستهلاك والتوزيع، ومن ثم زيادة الطلب على العاملين بقطاع الخدمات، الذي ساهم بشكل فعال في استيعاب الكثير من فائض العمالة نتيجة للتطور في أسلوب الإنتاج.

-جانب أسلوب الإنتاج: زيادة الحاجة إلى أساليب الإنتاج المكثفة لراس المال في صناعات معينة وبالمثل زيادة الطلب على أساليب الإنتاج المكثفة للعمالة من جهة لامتصاص فائض العمال من القطاعات الأخرى كالزراعة، ومن ثم تضاعفت أهمية الاستثمار البشري والمادي بما يدعم مسيرة التنمية الشاملة لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

متطلبات مواجهة تحديات التكنولوجيا الحديثة في سوق العمل اليمني:

نتيجة لانعكاس كل هذه المتغيرات على معايير التعليم والتدريب المهني، أصبح من الضرورة إعادة تأهيل العمالة واستحداث أساليب ونظم جديدة للتدريب والتأهيل تعمل على تلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وفي ظل دخول تكنولوجيا جديدة متطورة في جميع وسائل الإنتاج والخدمات تواجه سوق العمل في اليمن تحديًا كبيرًا يتمثل في إكساب تلك المهارات الجديدة والمستحدثة العالية التكنولوجيا للقوى العاملة مع الاهتمام بمستوى الجودة والنوعية والحفاظ عليها لإكسابها الميزة التنافسية ويمكن مواجهة هذا التحدي

كما ذكرت في (الطيري، ومسعود، 2021، ص ص 13- 14) **من خلال التنمية البشرية كالآتي:**

1.تطوير وتنمية قوة العمل اليمنية لرفع قدراتها التنافسية عالميًا من خلال رفع مستويات المهارة بما يمكن من مواكبة والتعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية.

2.تهيئة مناخ ملائم لنهضة تكنولوجية شاملة يحول اليمن من دولة مستخدمة للتكنولوجيا إلى دولة منتجة لعناصر التكنولوجيا المتطورة.

3.العمل على توسيع قاعدة الإنتاج وزيادته مع الاهتمام بالجودة والتوعية لزيادة القدرة التنافسية؛ لتحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.تحديث نظم معلومات سوق العمل اليمني.

المبحث الثالث: التعليم في الرؤية الوطنية 2030م:

يعد قطاع التعليم محورًا رئيسيًا في الرؤية الوطنية يتضمن تسعة أهداف استراتيجية، وثلاثة مستهدفات رئيسية تختص بالتعليم بكافة مستوياته: التعليم العام، التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الغاية في الرؤية الوطنية للتعليم: تعليم ذو جودة عالية لكافة أفراد المجتمع، يقوم على إكساب المعارف، والمهارات، وغرس القيم والأخلاقيات، ويلبي حاجات التنمية، ويواكب التقدم العلمي والتكنولوجي، وقد عملت الوزارات الثلاث تحليل الوضع الراهن على المستوى المركزي والوحدات الفرعية التابعة لها، وخرجت بتقرير شامل على مستوى كل جهة، يلعب التعليم دورًا محوريًا في بناء رأس المال البشري ورفع إنتاجية الفرد وتوسيع خياراته وتعزيز قدراته على المشاركة في عملية التنمية، وتظهر العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين التعليم والنمو الاقتصادي وبالتالي مستوى المعيشة للسكان، وإدراكًا لذلك، ينص الدستور اليمني على أن التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة، وأن التعليم في المرحلة الأساسية إلزامي(تقرير تحليل الوضع الراهن للرؤية الوطنية (2021: 4-5).

سيتم عرض المستهدفات للرؤية الوطنية، للوصول إليها نهاية عام 2030م والقيمة التي تم الوقوف عليها للعام 2019م (الرؤية الوطنية 2030، ص 29-58) كالآتي:

جدول رقم (4) مستهدفات الرؤية الوطنية والقيمة المستهدفة للتعليم

م	المستهدفات حتى العام 2030م	القيمة الحالية 2019-2021
1.	تحقيق مستوى نوعي لليمن في مؤشر جودة التعليم الأساسي يصل باليمن إلى المرتبة (90) بين دول العالم	اليمن خارج التصنيف 2021 (47-)
2.	تخفيض معدل الأمية بين السكان إلى أقل من (20%)	40%
3.	وصول خمس جامعات بين أفضل جامعات الوطن العربي	0
4.	تخفيض معدل البطالة نهاية الفترة إلى أقل من 10%.	32%

1.تحقيق مستوى نوعي لليمن في مؤشر جودة التعليم الأساسي يصل باليمن إلى المرتبة (90) بين دول العالم اليمن خارج التصنيف 2021 (47-)

2.تخفيض معدل الأمية بين السكان إلى أقل من (20%)40%

3.وصول خمس جامعات بين أفضل جامعات الوطن العربي 0

4.تخفيض معدل البطالة نهاية الفترة إلى أقل من 10%. 32%

المصدر: تقرير تحليل الوضع الراهن لمحور التعليم (2021-2025م)

من خلال الجدول السابق يتضح التالي:

•بلغ مرتبة اليمن في المؤشر العام لجودة التعليم في عام 2019 نحو (47-) في حين أن قيمة المؤشر المستهدف في عام 2030 نحو 90. ويقاس مؤشر جودة التعليم من خلال عدة مؤشرات فرعية.

•بلغ عدد مراكز محو الأمية في العام 2015/2014 إلى (3759) ثم انخفض في العام 2018/2019 إلى عدد (1112) مركزًا، نتيجة العدوان المستمر على بلادنا، وبالمثل انخفض عدد الملتحقين بمراكز محو الأمية، ففي العام 2015/2014 وصل العدد إلى (168,927)متعلمًا/متعلمة (الذكور 4747 والإناث 164,180) ثم انخفض إلى عدد (48313) في العام 2019/2018م، كذلك تراجعت نسبة الأمية من (55.8%) في العام 1994م (36.5% للذكور – 76.2% للإناث) إلى (40.7%) في العام 2005م (21.3% للذكور – 60% للإناث)، وسجلت آخر بيانات للجهة(40%) في 2019 ومن المتوقع أن ترتفع النسبة خلال السنوات الأخيرة جراء استمرار العدوان وتراجع معدلات الالتحاق بالتعليم وارتفاع معدلات التسرب.

•لم تدخل الجامعات اليمنية في أي تصنيف عالمي خلال الفترة من 2016 -2024؛ نتيجة للأوضاع الراهنة، وأما الموقع الخاص بالتصنيف عبر الويب فقد دخلت في التصنيف (27) جامعة يمنية حكومية وأهلية، ولوحظ تدهور ترتيب الجامعات الحكومية عربيًا وعالميًا وحصلت جامعة صنعاء على المركز الثاني على مستوى الجامعات اليمنية خلال العامين (2020-2021) على التوالي بينما حصلت جامعة العلوم والتكنولوجيا على المركز الأول في معايير الانفتاحية والتميز ضمن التصنيف العالمي للجامعات في تقرير يوليو 2020م.

تخفيض معدل البطالة نهاية فترة الرؤية الوطنية إلى أقل من (10%)

•أظهرت آخر التقارير الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء أن معدل البطالة قد وصل عام 2018 إلى (29.9%)، بينما بلغ في عام 2014 (13.4%) وذلك بحسب نتائج مسح القوى العاملة 2013-2014، أي أن البطالة تضاعفت حوالي 123% خلال الست السنوات الأخيرة، والمؤشر المستهدف في الرؤية الوطنية للعلم لم تمر بها اليمن خلال تاريخها الحديث، وهذا بدوره يتطلب المزيد من بذل الجهود للوصول إلى هذا المؤشر خلال فترة الرؤية الاستراتيجية للعام 2030.

الخاتمة:

-هناك فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وما وجد ليست بالكفاءة المطلوبة.

-التخصصات وبرامج مؤسسات التعليم العالي لم تعد ملائمة لاحتياجات سوق العمل، وتعاني مخرجاتها من البطالة.

-عدم تناسب الخطط والبرامج التدريسية بما يوافق احتياجات التنمية وسوق العمل، والافتقار لآلية المراجعة للمناهج.

-يعاني التعليم العالي في اليمن من خريجين عاطلين عن العمل، مما يؤدي بهم إلى العمل في مجالات تختلف عن تخصصاتهم.

-اعتماد التقييم على جانب الحفظ لدى الطلبة، ولا يعتمد على الجانب التطبيقي.

-انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخرج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، مع وجود عجز وطلب في التخصصات الأخرى.

-عدم إشراك سوق العمل في رسم السياسات التعليمية، والخطط الاستراتيجية، لمعرفة متطلبات سوق العمل.

-وجود فجوة تتسع يومًا بعد يوم في معادلة العلاقة بين التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي اليمني والتغيرات المهنية التي تبرز بشكل متسارع في سوق العمل.

-استهدفت رؤية اليمن 2030م لتخفيض معدل البطالة نهاية الفترة لتصل إلى أقل من (10%).

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

-إعادة رسم سياسة التعليم العالي في اليمن بما يلبي مستهدفات وأهداف الرؤية الوطنية، وخصوصا هيكلة كليات العلوم الإنسانية بما تلبي احتياجات سوق العمل من مخرجات المؤسسات التعليمية.

-تفعيل المجالس واللجان المكلفة برسم سياسات التعليم ووضع الخطط والاهداف، وإشراك أصحاب العمل والقطاع الخاص فيها وفي الدراسات التي تجرى لمعرفة متطلبات سوق العمل.

-السعي لرفع جودة التعليم العالي، وذلك بسد الفجوة بين واقع التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، من خلال التركيز على المهارات التي يكتسبها الطلبة من مشاريع التخرج.

-ضرورة حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد الأكاديمي (الحد الأدنى من المواصفات والمهارات المعرفية، الذهنية، العلمية والعملية) التي يجب أن يكتسبها الخريجون بعد انتهاء دراستهم.

-ضرورة القيام بإعداد قاعدة بيانات متكاملة ومتجددة حول احتياجات سوق العمل.

-يجب أن تتم شراكة حقيقية مع مؤسسات سوق العمل، لتطوير مناهج وبرامج التعليم، بما يؤدي إلى تضييق الفجوة بينهما، والذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة.

-قيام مؤسسات سوق العمل بتزويد المؤسسات التعليمية بالتنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية.

-إعادة هيكلة المناهج الأكاديمية بناء على مراجعة شاملة للمناهج الأكاديمية في الجامعات لتتوافق مع المهارات المطلوبة في سوق العمل، بناءً على تحليل مستمر لمتطلبات القطاع الخاص العام.

-تنفيذ نظام مراقبة دوري وتقييم مستمر لمدى توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، وضمان استجابة سريعة لأي تغييرات في متطلبات السوق.

-تطوير برامج التأهيل والتدريب المهني داخل الجامعات بالشراكة مع شركات ومؤسسات العمل، لتزويد الطلاب بمهارات عملية تعزز جاهزيتهم لسوق العمل.

-تحفيز الابتكار وريادة الأعمال بتبني الجامعات سياسات لدعم ريادة الأعمال والابتكار بين الطلاب، بما يعزز قدرتهم على خلق فرص عمل جديدة والاستجابة لمتطلبات السوق.

المقترحات:

-إجراء دراسة حول مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم الفني مع متطلبات سوق العمل.

-إجراء دراسة حول واقع توظيف مخرجات مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

[1] -أحمد، رقية الطيب علي. (2021). مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل وانعكاساتها على رؤية 2030. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مج6, ع2 ، 211 - 226. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1145456

[2] -الأحمدي، عائشة سيف صالح. (2016). قدرة الجامعات السعودية على إكساب خريجيها للكفايات التنافسية الدولية لسوق العمل. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج (39)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 169- 205.

[3] -إسحاق، منذر أحمد. (2020). دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ملاءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. ورشة عمل بعنوان: مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل 22 يناير 2020، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن.

[4] -بغزه، خلود محمد علي. (2023). دور جامعة ذمار في إعداد الطلبة لسوق العمل، مجلة الأندلس مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلة الأندلس مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(68)، الرابط: http://andalusuniv.net/journ/index.php/AJHSS/article/view/350

[5] -الجهاز المركزي للإحصاء. (2019). كتاب الإحصاء السنوي، الجمهورية اليمنية.

[6] -حرب، راجح سعدي راجح. (2018). احتياجات أعضاء هيئة التدريس من المهارات الخاصة والمعارف التقنية في عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء معايير الجودة الأكاديمية) دراسة استباقية لوضع برنامج تدريبي مبني على الاحتياجات (، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 7 (5)، 117- 134.

[7] -الحسيني، سليمان بن سالم. (2016). رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي المنعقد خلال الفترة 9-11 من شهر فبراير 2016م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: السودان، 27- 38.

[8] -الحمادي، محمد عثمان. (2021). سياسات الملاءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل والمتضمنة في الخطط العامة للدولة 2001-2025. وزارة التخطيط والتنمية، قطاع خطط التنمية: الجمهورية اليمنية.

[9] -حميد، صفاء أحمد، وأحمد، كاظم علي. (2018). مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحقيق عناصر التنمية المستدامة. مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية، 3 (12)، 131- 158.

[10] -حميدوش، علي. (2019). دور التعليم الرقمي في جودة التعليم العالي رصد للتجارب وانتقاء الأفضل. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ع (8)، 111- 130.

[11] -الخولي، محمد علي. (1985). قاموس التربية انجليزي- عربي، ط.2: دار العلم للملايين، بيروت: لبنان.

[12] -الدلو، حمدي أسعد. (2017). استراتيجية مقترحة لملاءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الأقصى، غزة.

[13] -الرشيدي، بشير صالح، مجاور، محمد صلاح الدين، أبو علام، رجاء محمود.، الجبر،

زينب علي.، والهاجري، عبد الله جاسم. (2004). قاموس التربية (عربي- انجليزي)، ط.1: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

[14] -الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة. (2019). المجلس السياسي الأعلى: الجمهورية اليمنية.

[15] -الشبه، رمضان عبد الله، وحدود، مصطفى مسعود. (2015). أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. المجلة الجامعة، 3 (17)، 75- 108.

[16] -الشهاري، شرف أحمد، والغيلي، زيد علي. (2013). دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 5 (10)، 430- 467.

[17] -الطوقي، عبد الله علي، والعاضي، عبد الله محمد. (2016). التوجهات في سوق العمالة اليمنية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(10)، 83- 120.

[18] -الطيري، نبيل محمد، ومسعود، أمل حسن. (2021). دور الرؤية الوطنية في سد الفجوة بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية: الجمهورية اليمنية.

[19] -عايض، عبد اللطيف مصلح. (2018). نموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة: جامعة صنعاء، 82.

[20] -العبسي، رهيب سعيد قائد. (2017). تصور مقترح لملاءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 10 (28)، 155- 181.

[21] -عبيد، رياض هاتف. (2016). تقويم برنامج الدراسات العليا في كليات التربية الأساسية على وفق معايير الاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد (28)، 418- 436.

[22] -عتيبة، آمال بنت محمد حسن. (2021). المهارات الناعمة: مدخل لمواءمة مخرجات الجامعات لمتطلبات سوق العمل. مجلة البحوث التربوية والنوعية، ع، 66- 86. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1133021

[23] -عرم، صالح عوض. (2017). الشباب والعطالة. الأسباب والمعالجات: مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية.

[24] -العزيزي، محمود عبده، والحدابي، داود عبد الملك. (2018). واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء، والعلوم والتكنولوجيا اليمنية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 11 (33)، 97- 125.

[25] -العلفي، خالد علي. (2020). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات مؤسسات سوق العمل. ورشة بعنوان: مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل 22 يناير 2020، الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، اليمن.

[26] -العماري، عليين علي. (2020). دراسة تقويمية لبرنامج الدراسات العليا لقسم تكنولوجيا التعليم-بكلية التربية- جامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة ومتطلبات سوق العمل. [ماجستير غير منشورة]، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

[27] –فيروز، نعمان أحمد علي. (2020). مخرجات التعليم العالي اليمني ومواءمتها لمتطلبات سوق العمل: دراسة تحليلية. ورشة عمل بعنوان: مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل 22 يناير 2020، مجلس الاعتماد الأكاديمي بوزارة التعليم العالي، اليمن.

[28] –القدسي، أحمد محمد، والقانص، غالب حميد. (2019). المعوقات التي تحول بين الجامعات اليمنية ودورها في بناء مجتمع المعرفة. دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، 7 (12): جامعة صنعاء، 91.

a. اللاحجي، هشام. (2017). التعليم في اليمن مشاكل وتحديات. مجلة الثمار، ع (89): CSSW YEMEN، 8.15 –

[29] –لبد، علاء نبيل محمود. (2016). تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المفتوح في فلسطين في ضوء معايير الجودة الشاملة. رسالة ماجستير منشورة. معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة.

[30] –لشهب، أسماء، ولزعر، خيرة. (2019). تقويم البرامج الجامعية في ضوء معايير (إنكيت) للجودة وعلاقته بجودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. مجلة العلوم النفسية والتربوية، 8 (1)، 326– 342.

[31] –لطيفات، أحمد، الصاوري، عبد اللطيف. (2019). جودة التعليم العالي بين التعليم الرقمي والتقدم التكنولوجي. المجلة العربية للإعلام وثقافة الطفل، ع (5)، 33– 52.

[32] –مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط. 4، القاهرة.

[33] –محمد، عبد اللطيف محمود. (2017). التخطيط لعلاقة مؤسسات التعليم العالي العربي بأسواق العمل لتحقيق التنمية المستدامة 2030 "رؤية مستقبلية". المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة الدول العربية القاهرة 26–27 ديسمبر.1– 58.

[34] –مزارق، عبد الملك حسن. (2015). فاعلية كفاية مخرجات التعليم التقني في تلبية متطلبات سوق العمل في اليمن. رسالة دكتوراه منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[35] –مصلح، محمد عبد اللطيف. (2020). دور مؤسسات التعليم العالي في إعداد مخرجات تلبي متطلبات سوق العمل. ورشة عمل بعنوان: مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل 22 يناير 2020، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.

[36] –المفتاح، هند عبد الرحمن. (2016). التعليم العالي وسوق العمل في قطر: متاح على الموقع https://www.researchgate.net/publicati on/305333032 بتاريخ دخول 2019/8/28.

[37] –مقداد، محمد، وأبو حصيرة، مازن. (2019). اقتصاد العمل، الجامعة الإسلامية، غزة.

[38] –المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية، (2020)، تقرير تحليل الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية (2021–2025م)، (2021م)، رئاسة الوزراء: اليمن.

[39] –المهدي، ياسر فتحي، البو صافي، ماجد، والحبيسة، لمياء بنت سيف. (2015). الملاءمة بين مخرجات كلية التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان: دراسة تحليلية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 4 (7)، 23– 39.

[40] –وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. متاح على الرابط –https://mohesr portal.academy/، بتاريخ دخول 16/ 10/ 2022.

[41] –وزارة الشؤون الاجتماعية. (2014). مسح القوى العاملة، الجمهورية اليمنية.

ثانيًا- المراجع بالإنجليزية:

[1] –Akhtar, P., Moazzam, M., Ashraf, A., & Khan, M. N. (2024). The interdisciplinary curriculum alignment to enhance graduates' employability and universities' sustainability. The International Journal of Management Education, 22(3), 101037. https://doi.org/10.1016/j.ijme.2024.101037

[2] –Alberti, G., Rossi, M., & Bianchi, F. (2023). Digital technology and its role in enhancing graduate employability. Journal of Digital Education, 14(2), 89–105. https://doi.org/10.1080/20401123.2023.89

[3] –Ali, R., Ahmed, S., & Khan, Z. (2023). Assessing graduates' preparedness for the labor market: A case study of Pakistan. Higher Education Studies, 13(2), 45–60. https://doi.org/10.5539/hes.v13n2p45

[4] –Bennett, R., Taylor, J., & Roberts, L. (2023). Enhancing graduate employability through cooperative education programs. Higher Education Journal, 35(4), 299–312. https://doi.org/10.1080/03075079.2023.299312

[5] –Blanco-Moreno, A. C. (2024). Inter-regional graduate migration, subjective expectations, and human capital mobility. Regional Science Policy & Practice, 16(10), 100110. https://doi.org/10.1016/j.rspp.2024.100110

[6] –Chaiyut, K., & Thomrat, S. (2016). Effects of Education and Attitude on Essential Learning Outcomes, Journal Social and Behavioral Sciences, Vol 217, 941–949.

[7] –Edwards, P., Johnson, K., & Carter, S. (2023). Bridging the gap between higher education and labor market needs in healthcare. Journal of Health Education, 31(3), 231–250. https://doi.org/10.1080/14667623.2023.231250

[8] –Garcia, M., Lopez, A., & Fernandez, R. (2024). Vocational training and its impact on graduate employment in Spain. Vocational Skills Journal, 29(3), 112–129. https://doi.org/10.1016/j.vsj.2024.112129

[9] –Jones, P., Smith, T., & Williams, L. (2023). Aligning higher education curricula with healthcare industry needs: A UK perspective. Journal of Vocational Education and Training, 75(1), 83–98. https://doi.org/10.1080/13636820.2022.2068429

[10] –Kim, H., & Yang, J. (2023). The impact of digital transformation on graduate skills: A case study from South Korea. Asian Journal of Education and Technology, 8(3), 112–129. https://doi.org/10.1177/0971333623110246

[11] –Kim, S. (2023). Practical skill-based curriculum and its impact on graduate employment in South Korea. Journal of Vocational Education, 46(1), 55–72. https://doi.org/10.1080/13636820.2023.145672

[12] –Kim, S., & Lee, J. (2023). Practical skill-based curriculum and its impact on graduate employment in South Korea. Journal of Vocational Education, 46(1), 55–72. https://doi.org/10.1080/13636820.2023.145672

[13] –Ruff, S., & Carter, M. (2024). Characterizing employers' expectations of the communication abilities of new engineering graduates.

[14] –Seyoum, Y., Molla, S., Urgie, M., & Mosisa, C. (2024). Beyond the classroom: Following the destination of Haramaya University graduates in the real world, Ethiopia. Cogent Education, 11(1), 2365580. https://doi.org/10.1080/2331186X.2023.2365580

[15] Simpson, j., A, & Weiner, E. S. (1989). Oxford English Dictionary, Oxford university press, ISBN: 968- 0- 19- 861186- 8.

[16] -Smith, J. A. (2024). Bridging the gap between IT education and industry needs: An American perspective. Journal of Information Technology Education: Research, 23(1), 45-60. https://doi.org/10.28945/12345